

النمسا.. شقيقان سوريان يتعرفان على "رئيس فرع" عذبهما ويقدمان عبر "زمان الوصل" شهادتهما

zamanalwsl.net/news/article/95695



صورة مكتب العميد خالد الحلبي في الرقة بعد اقتحامه من الجيش الحر

حرّك القضاء النمساوي دعوى ضد عميد سابق في النظام السوري، لجأ إلى النمسا في 13 حزيران يونيو/2015، واتهم العميد "خالد الحلبي" المتحدر من مدينة "السويداء"، والذي كان يدير فرع "أمن الدولة" بمدينة الرقة بارتكاب جرائم تعذيب بحق معتقلي المدينة بالاستناد إلى العديد من أدلة التجريم التي تم جمعها من قبل منظمة حقوق الإنسان ولجنة العدالة الدولية والمساءلة (CIJA).

وزعم "الحلبي" أثناء محاكمته التي نشرت عنها الصحف ووسائل الإعلام النمساوية أنه قد انشق في فبراير-مارس 2013، ولجأ الى تركيا بعد سيطرة المعارضة على الرقة، وتقدم بطلب لجوء إلى فرنسا فرفض طلبه وسافر في القطار إلى النمسا في 13 حزيران يونيو من العام ذاته ودخل إلى مخيم "Traiskirchen" للاجئين في محاولة للحصول على اللجوء هناك، وتقدم عدد من الضحايا ممن أكدوا تعرضهم للتعذيب في الفرع الذي ترأسه "الحلبي" بشكاوى أمام المحكمة المختصة.

الطبيب "عبادة الحمادة" وشقيقه المهندس "علاء الحمادة" معتقلان سابقان في فرع أمن الدولة في الرقة وفي عدد من فروع الأمن سردا لـ "زمان الوصل" جوانب من اعتقالهما وممارسات العميد "الحلبي" بحقهما من تعذيب وإهانة وإذلال وصولاً إلى تمثيلية انشقاقه قبل أيام من سقوط الرقة في أيدي المعارضة السورية.

في العشرين من شباط فبراير/2012 وصلت للدكتور "عبادة" أخبار بأن الأمن يراقب منزله واضطر للخروج لقضاء أمر شخصي وفي طريق عودته وسط المدينة فوجئ بسيارة جيب حمراء وبيضاء اللون تقف بجانبه وينزل منها خمسة أشخاص أحاطوا به ولقموا رشاشاتهم نحوه، وهددوه -كما قال- بإطلاق النار وقتله إذا أبدى أدنى حركة، وتم اقتياده إلى السيارة بعد أن وضعوا عصاية قماشية على عينيه وتقييد يديه إلى الخلف، وبدؤوا بضربه وتوجيه الإهانات اللفظية له، وعند وصوله إلى الفرع تم سحبه -كما يقول- على الأرض بطريقة مهينة جداً.

وأدخل الطبيب "عبادة" إلى غرفة التحقيق في فرع "أمن الدولة"، ونظراً لأنه كان معصوب العينين لم يتمكن من معرفة من يحقق معه، وأهين وتم ضربه من جديد في غرفة التحقيق -حسب قوله- مشيراً إلى أنه زار هذه الغرفة في مرة سابقة وتذكرها بعد رفع العصاية عن عينيه، ولم يتأكد محدثنا من أسماء أو هويات من ضربوه واعتقلوه وأهانوه، لكنه يذكر أن من عذبه وحقق معه كان ضابطاً برتبة نقيب، لأن أحد العناصر دخل إلى الغرفة وناداه بهذه الرتبة.

وأردف محدثنا أن النقيب المذكور أجبره بعد إيقاف التعذيب عنه على التبصيم على ورقة بيضاء، وكتب قصة لا يعرف فحواها، وجزّوه إلى غرفة العميد "خالد الحلبي" ليتم التحقيق معه من جديد، وبقي إلى صباح اليوم التالي، حيث تم اقتياده إلى فرع الأمن الجنائي الذي بقي فيه حوالي أسبوع، وهناك نال نصيبه من التعذيب والإهانات من جديد لأنهم أبرزوا له اعترافاته التي لم يدل بها.

واكتشف "الحماة" أن اللجنة الموجودة في الأمن الجنائي مشتركة وتضم ضباطاً وعناصر من "أمن الدولة" والجوية والسياسية ومن بينهم النقيب ذاته.

وكشف محدثنا أن جلاديه طلبوا منه الاعتراف على أحد أخواله الذي كان يخرج في المظاهرات مقابل إخراجه من المعتقل فرفض وبقي في فرع الأمن الجنائي لمدة ستة أيام وتم تبصيمه من جديد على ورقة فارغة وتحويله إلى المحكمة قبل الإفراج عنه.

وأعرب محدثنا عن استعداده للشهادة ضد العميد "خالد الحلبي" أمام محاكم النمسا، مضيفاً أنه لا يخشى شيئاً وخاصة أن محاكم النظام أصدرت بحقه أحكاماً تصل إلى الإعدام بسبب عمله لسنتين في المشافي الميدانية في الرقة.

مزيد من التعذيب

"علاء الحماة" مهندس تم اعتقاله من قبل الأمن العسكري بالرقة في الشهر السادس 2011، حيث أرسل أمن الدولة استدعاء له ولشقيقه الطبيب "عبادة" إلى محل والدهما في شارع تل أبيض، وكان حينها طالباً في كلية هندسة العمارة بجامعة الاتحاد، وعند ذهابهما وُضعا في غرفة صغيرة، وتم استجوابهما من قبل محقق كان يشتمهما ويهينهما باستمرار، وتم تحويلهما بعدها إلى رئيس الفرع "خالد الحلبي" الذي عاود شتمهما وضربهما وتهديدهما.

وقال لهما -كما يروي محدثنا- إذا كنتم لا تريدون التوقيع على تعهد بعدم الخروج في المظاهرات، فسأطلب من "أبو جعفر" بأن يتعامل معكما بطريقة.

وأشار إلى شخص ضخم الجثة أصلع الرأس كان يجلس إلى يساره، فاضطرا للتوقيع، وحينها تم تحويلهما إلى المحكمة التي قضت بإيداعهما في السجن المركزي حيث بقيا فترة قبل أن يتم الإفراج عنهما.

ونفى محدثنا أن يكون العميد "الحلي" وهو من مواليد قرية "المزرعة" بريف السويداء 1962، قد انشق عن النظام، وروى نقلاً عن أحد أصدقائه بأن قريباً له طلب منه استضافة شخص في منزله لمدة ساعتين، وبعد دخول الشخص المستضاف لاحظ الصديق أنه يحمل في يده قبضة أمنية ويضع على جنبه الأيسر مسدساً، وسأله عن عمله فأجاب أنه العميد "خالد الحلي" من فرع أمن الدولة، وحينها -كما يروي الحمادة- جاء أحد الأشخاص المحسوبين على الثورة مع مجموعة من عناصر الجيش الحر المشكوك بولائهم وأخرجوا "الحلي" في سيارة وتم تهريبه خارج الرقة دون أن تُعرف ما هي الصفقة التي تم تهريبه بموجبها.

وتحفظ محدثنا على أسماء الأشخاص الذين سهلوا للضابط "الحلي" الفرار من الرقة عشية تحريرها، وبحسب صحيفة "kurier" النمساوية اختفى أثر رئيس فرع "أمن الدولة" في محافظة الرقة في مطلع آذار مارس/2013، وحيكت الكثير من القصص حول دوره في تسليم المدينة إلى "جبهة النصرة" و"الجيش الحر" وفق صفقة لا تزال تفاصيلها غامضة إلى هذه اللحظة.

واستبعد "الحمادة" أن يكون تم تهريب "الحلي" عبر أنفاق كما جاء في الصحف النمساوية، وبحسب ادعاءاته في التحقيقات لأن الحدود بين "تل أبيب" وتركيا كانت سائبة آنذاك وأي شخص يمكنه الدخول أو الخروج من المعبر دون أن يُطلب منه أي هوية أو إثبات.